

# الأمن الإنساني بديل للتحرك في رسم علاقة مصر بأفريقيا

## قضايا الطاقة والبنية التحتية والغذاء مدخل القاهرة لإحياء دورها في القارة



رهان مصري على العمق الأفريقي

وأشارت إلى أن مصر لا تغفل التنافس القوي مع قوى منافسة لها، وتحاول تعزيز حضورها التنموي بما يجعلها أكثر قدرة على الإمساك بأوراق فاعلة، حتى وإن كان ذلك بعيداً عن المجالات التكنولوجية والأمنية المباشرة التي تتوسع فيها دولة مثل إسرائيل، غير أن الأمر بحاجة إلى تنسيق مصري أكبر. ويبقى التحرك المصري على المستوى الأمني حاضراً بقوة في أذهان الدبلوماسية، كإحدى الأدوات الداعمة للحضور مستقبلاً، غير أنه يواجه بتقديراته ترقى أهمية أن يكون ذلك التحرك من خلال الأمم المتحدة وليس من خلال الاتحاد الأفريقي وفقاً للضمانات التي تحصل عليها القوات المشاركة ضمن حفظ السلام، بما لا يجعل القاهرة طرفاً مباشراً في أي نزاعات في القارة. ولعل ذلك ما يجعل التركيز المصري ينصب على المشروعات التنموية مع الدخول كطرف غير مباشر في حل النزاعات، وهو أمر يتوقف نتائجها على عمق الإرادة السياسية في التوجه نحو أفريقيا، وتعزيز التعاون معها، ومدى المقاومة التي سوف توجهها القاهرة من بعض الدول التي تنظر إليها باعتبارها طرفاً منافساً لمطموحها مستقبلاً، كما الحال بالنسبة إلى كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا.

التباعد مع شعوب القارة، بعد أن تباعدت المصالح إلى حد كبير وانحازت أطراف أفريقية عدة إلى مشروعات معادية لمصر، وظهر واضحاً من خلال أزمة سد النهضة، أنها تجد صعوبات في إدارتها على المستوى الأفريقي.



أيمن السيد عبد الوهاب  
دور مصر في أفريقيا  
يرتبط بالقضايا الملحة  
لكل فترة زمنية

هبة البشبيشي  
القاهرة تبحث عن  
منافذ تسد فجوات  
التباعد مع شعوب القارة

مبارك، حيث كانت لديها أولويات وملفات لم تكن لها علاقة مباشرة بتطوير العلاقات مع دول القارة في ذلك الوقت، واختارت فقط الابتعاد عن الملفات الساخنة والصراعات للتفرغ لهجومها المباشرة، وهو ما أثر على انخراطها في هوم وقضايا القارة. وتذهب هؤلاء إلى التأكيد على أن الاهتمام الإقليمي بالاستثمار والتنمية في أفريقيا ترتبت عليه محاولات تحديد دور المصري، وتأسيس منظمة "الإيقاد" في ثمانينات القرن الماضي استهدف استبعادها من التعامل مع أزمت المنطقة، وكانت القاهرة ممسكة ببعضها، وخلت هذه المنظمة من مصر لصالح المزيد من الهيمنة الإثيوبية. تشكل التحولات السياسية في بعض دول القارة، وعلى رأسها الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير في السودان، عاملاً مهماً في الانفتاح المصري نحو أفريقيا على نحو أكبر، والقاهرة تأثرت سلباً بانزوار الممانعة التي مارسها البشير بعلاقاته المتوترة معها، وما ساعد على ذلك استسلام مصر دون البحث عن أدوات فاعلة للتحرك. أكدت استناداً للعلوم السياسية بمركز الدراسات الأفريقية بالقاهرة، هبة البشبيشي، أن القاهرة تستهدف البحث عن منافذ تمكنها من سد فجوات

خطة الحكومة بشأن مشروعات الربط في مجال النقل مع دول القارة، مشيراً إلى تبني عدة مشروعات تستهدف تطوير البنية التحتية وطرق الربط بينها وبين 9 دول أفريقية، وإنشاء أطول طريق بري يبدأ من مدينة السلوم غرب البلاد وحتى مدينة بنغازي الليبية ليصل بعد ذلك إلى تشاد ثم الكونغو.

ويرى عبد الوهاب أن مصر تنطلق من موقعها الجغرافي وتتحرك في مجالها الطبيعي ولديها من الرصيد التاريخي والإنساني ما يجعلها أكثر قدرة على التنافس مع الحضور التركي، وتلعب الدبلوماسية المصرية على وتر قبول شعوب أفريقيا بها، وتذهب باتجاه تقديم المساعدات التنموية في مجالات مختلفة داخل بلدان القارة، وإن لم تكن مشاركة فيها.

ويؤكد العديد من المتابعين أن الدبلوماسية المصرية وسعت دائرة تعاونها مع دول القارة وذهبت إلى مواقع جغرافية لم تصل إليها منذ سنوات طويلة، مثل غانا، وقد تجسدت ذلك في استحواذ شركة مصر للطيران على 75 في المئة من أسهم شركة الطيران الغانية الحكومية على أن تكون الإدارة للجانب المصري.

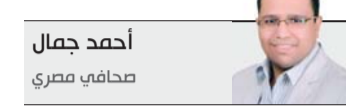
### صراعات وحسابات متداخلة

لدى مصر رغبة كبيرة لتكون حاضرة بقوة في منطقة القرن الأفريقي، والتي تشكل أساس التنافس الإقليمي، ويتضاعف فيها الحضور التركي، حتى لا تترك فجوات يمكن أن تؤثر سلباً على أمنها القومي، إضافة إلى المناطق التي تشكل مناطق رخوة ومرشحة لتصاعد الصراعات فيها، مثل منطقة الساحل والصحراء التي جرى نقل الكثير من عناصر التنظيمات الإرهابية إليها. ويقل بعض الخبراء من فكرة أن القاهرة انسحبت كرها من أفريقيا خلال عهد الرئيسين السابقين أنور السادات وحسني

مبارك، حيث كانت لديها أولويات وملفات لم تكن لها علاقة مباشرة بتطوير العلاقات مع دول القارة في ذلك الوقت، واختارت فقط الابتعاد عن الملفات الساخنة والصراعات للتفرغ لهجومها المباشرة، وهو ما أثر على انخراطها في هوم وقضايا القارة. وتذهب هؤلاء إلى التأكيد على أن الاهتمام الإقليمي بالاستثمار والتنمية في أفريقيا ترتبت عليه محاولات تحديد دور المصري، وتأسيس منظمة "الإيقاد" في ثمانينات القرن الماضي استهدف استبعادها من التعامل مع أزمت المنطقة، وكانت القاهرة ممسكة ببعضها، وخلت هذه المنظمة من مصر لصالح المزيد من الهيمنة الإثيوبية. تشكل التحولات السياسية في بعض دول القارة، وعلى رأسها الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير في السودان، عاملاً مهماً في الانفتاح المصري نحو أفريقيا على نحو أكبر، والقاهرة تأثرت سلباً بانزوار الممانعة التي مارسها البشير بعلاقاته المتوترة معها، وما ساعد على ذلك استسلام مصر دون البحث عن أدوات فاعلة للتحرك. أكدت استناداً للعلوم السياسية بمركز الدراسات الأفريقية بالقاهرة، هبة البشبيشي، أن القاهرة تستهدف البحث عن منافذ تمكنها من سد فجوات

واحدة يمكنها تلبية متطلبات شعوب هذه الدول، عبر الربط الكهربائي بين السد العالي في جنوب مصر وسد إيجا بالكونغو، وفقاً لدراسات ذهبت إلى أن الأخير يعد أهم مصادر الطاقة النظيفة لإنتاج قدرات كهربائية تكفي الدول الأفريقية المجاورة، ويمكن تصدير جزء منها إلى أوروبا. وقال الباحث المتخصص في الشؤون الأفريقية، أيمن السيد عبد الوهاب، إن "النفوذ المصري في القارة يرتبط بالقضايا الحاكمة في الفترات الزمنية المختلفة، ومثلما كان التركيز على قضايا التحضر الوطني في ستينات القرن الماضي فالتنمية هي الأكثر حضوراً على الساحة حالياً، وهو ما تستغل مصر لتفعيل أدواتها".

وأوضح لـ"العرب" أن قضايا الطاقة والغذاء والبنية التحتية والربط مع بلدان القارة هو المدخل الأهم في الوقت الحالي وتستطيع مصر أن تشكل فيه قيمة مضافة وسط المنافسة الشرسية بين قوى إقليمية عديدة ذات نفوذ، وتركز القاهرة على المكاسب التي يمكن أن تقدمها من خلال تحقيق الاستفادة بشكل أكبر مما تحققة الشركات الاستثمارية العملاقة، عبر مشروعات البنية التحتية. ركزت مصر خلال فترة ترؤسها للاتحاد الأفريقي (2019-2020)، على قضايا التبادل التجاري بين بلدان القارة، وتبنت خطاباً مستقبلياً يدعم التكامل التنموي بين دول القارة وفقاً لمحاور أجندة التنمية الأفريقية لعام 2063، ودمجت خروج منظمة التجارة الحرة الأفريقية إلى النور قبل عامين تقريباً، وأعلن وزير النقل كامل الوزير، أمام البرلمان مطلع هذا الشهر، عن



أحمد جمال  
صحافي مصري

القاهرة - ركزت مصر مؤخراً على تنفيذ رؤيتها الجديدة للعلاقات بينها وبين العديد من دول أفريقيا في مجالات مختلفة، أو ما يمكن توصيفه بمشروعات "ربط المصالح المشتركة"، التي تضمن حضوراً لها، خاصة في كل من السودان وليبيا، والانطلاق منهما إلى مناطق تمثل عقبات استراتيجية مهماً في شرق القارة وغربها ووسطها. وازداد زخم ذلك، حينما أعاد المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي الأحد الماضي، انتخاب مرشحة مصر أماني أبوزيد في منصب مفوض الاتحاد الأفريقي للبيئة والبنية التحتية والطاقة والمعلوماتية والسياحة لفترة ثانية لمدة 4 سنوات، وحازت على أصوات 50 دولة من أصل 55، ما يبرهن على قوة الدور المصري في هذا المجال. وحمل البرنامج الذي تبنته أبوزيد خطة نحو تيسير النفاذ إلى مصادر الطاقة المختلفة، وتعزيز شبكات النقل وضمان أمنها واستخدامها، والارتقاء بقطاع السياحة الأفريقية وإطلاق سوق الكهرباء الموحد، بما يحقق هدف القارة في ضمان توافر الكهرباء المطلوبة للتنمية.

وتتمدد مصر في مشاريع الربط الكهربائي، بدءاً من السودان عقب افتتاح المرحلة الأولى للربط الكهربائي بقدرة 70 ميغاواط، على أن تصل إلى 3 آلاف ميغاواط، ويتيح هذا المشروع إمكانية الربط بين مصر وإثيوبيا ودول أخرى في حوض النيل.

### دوائر متداخلة

تسعى القاهرة إلى تحقيق أهداف متعددة عبر مشروعات الطاقة، استباقاً لصراع منتظر مع إثيوبيا باكتمال تشغيل سد النهضة، ما يجعلها أكثر انفتاحاً على دول حوض النيل الشرقي، حيث تدرك مصر حاجتها إلى الكهرباء مع اتساع مشروعات التنمية. وكشف وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، محمد شاكر، أن هناك خطة لربط شبكات دول حوض النيل في شبكة

# المنظمات غير الحكومية تتحدى المستحيل لمساعدة سكان الساحل

تتراوح بين سرقة معدات وهجمات وعمليات خطف وصولاً إلى قتل عناصر. وفي العام الماضي وحده، أحصت منظمة إنسو غير الحكومية المتخصصة في الأمن الإنساني 54 حادثاً في بوركينا فاسو، اثنتان منها أوقعا قتلى، و30 عملية خطف. وتطال هذه الأحداث بغالبية العظمى موظفين محليين، وهم الوحيدون الذين ما زال بوسعهم الانتشار خارج العواصم.

وتقول ميريلا حديد المسؤولة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مالي، التي تعرضت اثنتان من أبنائها لهجمات في سبتيمبر الماضي، إن "السكان هم الذين يتحملون عواقب هذه الهجمات في نهاية الأمر فالهجمات تؤثر كثيراً المساعدات والرعاية الصحية، وصولاً إلى تعليقها". وفي ظل هذه الظروف، تسجل المنظمات غير الحكومية "انتصارات صغيرة" كما يصف ذلك ملاحظون مثل الوصول إلى مدينة بقت أسابع مقطوعة عن العالم، أو إمكان توفير العلاجات الصحية لعدة أيام على التوالي دون عراقيل.

ولا تزال مشاريع إنمائية متواصلة بالرغم من انعدام الأمن والأليات البيروقراطية الطويلة في غالب الأحيان. هكذا تمكن "تحالف الساحل" الذي يضم 13 بلداً ووجهة ممولة، منذ 2017 من إطلاق أكثر من 800 مشروع، وهو يعلن نتائج ملموسة، ولاسيما تلقيح أكثر من ثلاثة ملايين طفل ومد الكهرباء لـ550 ألف شخص وإيصال مياه الشرب لنحو 5.6 مليون شخص.

حدود التي تعرضت مراكزها الصحية خلال العام 2020 لخمس أو ست عمليات اقتحام نفذها "مسلحون جاؤوا بجثثون عن جرحى لا نراهم مجدداً بعد ذلك"، كما أن إحدى سيارات الإسعاف التابعة لها أوقفت مؤخراً في وسط البلاد ما تسبب بوفاة مصاب.

ويتم كذلك استهداف المنظمات غير الحكومية بمجموعة واسعة من العمليات

تتهمة أحياناً بـ"التواطؤ" مع بعض المجموعات المسلحة. ويتوقف أمن فرق منظمة أطباء بلا حدود، بحسب مانيديرات، على المصلحة التي تراها الأطراف المتنازعة في حضورها ويقول إن الحياد وعدم الانحياز، مبادئ لا يكثر لها المتحاربون. ويثير تصاعد التوتر بين المجموعات ولاسيما في مالي قلق منظمة أطباء بلا

الإقامة شبكات بسبب تبدل السيطرة على المناطق باستمرار". وتكمن الصعوبة أمام المنظمات غير الحكومية في إيجاد مساحة لها بين أعداد المجموعات المسلحة التي تتنازع السيطرة على المناطق، بين جماعات جهادية وميليشيات دفاع ذاتي وقوات حكومية تتهم بانتظام بارتكاب تجاوزات. كما أن المنظمات تخضع لضغوط الحكومات التي

ومع ذلك، يؤكد فريدريك دو سان سيرنان المدير العام المنتخب لمنظمة أكتيد التي خسرت في أغسطس الماضي، ستة من عاملها الفرنسيين الشبان في عملية نفذها مسلحون على دراجات نارية في النيجر، أن "للمنظمات غير الحكومية كلمتها". وتابع "تطبيق برامج شديدة الصعوبة في مناطق لا وجود فيها لأي كان، و90 في المئة من موظفينا محليون... ولا أحد

باريس - تواجه المنظمات الإنسانية غير الحكومية في أفريقيا مهمة مستحيلة تقريبا في تأمين مساعدة الملايين من الناس في مناطق النزاع الأولى التي تشكل بؤراً للتوتر جراء العمليات العسكرية ضد المتطرفين. ورغم ذلك، يبقى عملها في غالب الأحيان ثانوياً في سياق سياسة أمنية بامتياز، وهو ما يظهر بوضوح في منطقة الساحل.



فريدريك دو سان  
البرامج التي تطبقها  
صعبة في مناطق  
لا وجود فيها لأي كان

ولا يعد الساحل منطقة نزاعات ومجموعات مسلحة وعمليات مكافحة الجهاديين فحسب، بل هو قبل أي شيء إحدى أفقر المناطق في العالم، إذ يعيش نصف سكانه بأقل من 1.25 دولار يومياً وتسجل دوله مؤشرات تنمية من الأدنى في العالم. وتعمل المئات من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية منذ فترة طويلة في الساحل حيث اكتسبت معرفة دقيقة بالوضع الميداني والتحديات والرهانات المحلية. لكن مع اندلاع النزاع في مالي 2012 وانتشار أعمال العنف في الدول المجاورة، تبقى الأضواء مسلطة بشكل أساسي على العمليات العسكرية التي تقوم بها قوة "برخان" الفرنسية وجيوش إقليمية.



العمل الإنساني ثقافة قبل كل شيء